قِيم المكوّن الصرفي للكلمة في النظام اللغوي والسياق القرآني

د/ إيهاب همَّام الشيوي
أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك بقسم اللغة العربية
كلية الآداب – جامعة الوادي الجديد

The Morphological Constituent Values of the word in the Linguistic System and the Quranic Context

ABSTRACT:

This study is a study investigates the morphological constituents' values, their properties in the linguistic system of the word, and their contextual grammatical relationships in the structure of some selected Qur'anic verses. It discussed the issue of multiple modalities for formulative constituents and morphemes, its unity, and the confusion between the morphological templates of the word sections at the ancient Arab morphologists, and the morpheme in foreign languages.

This study is divided into two parts. The first presented the entity of the morphological constituents in relation to the entity of the word, and its existence in the morphological systems. The second part dealt with some of the contextual values of those constituents in the Holy Quran.

Key words: The morphological constituent – The morpheme – Syntax - syntactic functions- The Quranic Context.

قِيم المكوّن الصرفي للكلمة في النظام اللغوي والسياق القرآني

الملخص

هذا البحث دراسة لقيم المكونات الصرفية وخصائصها في النظام اللغوي للكلمة، وعلاقاتها النحوية السياقية في التركيب القرآني. وقد ناقش مشكلة تعدد مسالك المكونات الصيغية والعلامات الصرفية، وعدم اطراد مبدأ وحدتها أو استقلالها عن عناصر الكلمة، ثم مشكلة الخلط بين القوالب الصرفية لأقسام الكلم عند الصرفيين العرب القدامى، وبين الوحدة الصرفية أو المورفيم في اللغات الأجنبية.

تكوّنت تلك الدراسة من مبحثين: عرض **أولهما** ماهية المكونات الصرفية مرتبطة بماهية الكلمة، ومشكلاتها في الأنظمة الصرفية، ثم تناول **ثانيهما** بعض القيم السياقية لتلك المكونات في القرآن الكريم.

وكان من أبرز نتائج البحث ما يلي:

١- المكون الصرفي مصطلح بديل لمصطلح المورفيم Morpheme في اللغات الأجنبية.

٢- المكون الصرفي في العربية نوعان: **أولهما، مكون صيغي**. **وثانيهما، علامة جزئية،** كاللواصق والزوائد التي تمنح الكلمات خصائصها الصرفية وقيمها الخلافية.

٣- أثبتت دراسة القيم السياقية للمكون الصرفي في القرآن الكريم أن الحركات مكونات صرفية لهيئة الكلمة، وإحدى وسائل تنوعاتها الاشتقاقية، ووظائفها الإعرابية في التركيب اللغوي.

كلمات مفتاحية: المكون الصرفي – المورفيم – النحو – الوظائف الإعرابية - السياق القرآني.

قِيم المكوّن الصرفي للكلمة في النظام اللغوي والسياق القرآني

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على خير مَنْ نطق الضاد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

الكلمة وحدة النظام الصرفي للغات الطبيعية، ومن المعلوم أنّ العربية لغة تركيبية ذات مكونات صرفية «إلصاقية واشتقاقية» تُثْرِي موادها اللغوية، وتُنوِّع بدائلها الأسلوبية في أثناء الأداء بها. كما أنّ مرونة الصيغ الصرفية للكلمة أكسبتها في بعض السياقات خصائصَ غيرها من الصيغ، كالمشترك الصيغي، واحتمال الصيغة أكثرَ من معنى وظيفي في التركيب.

ورغم تلك الخصائص المميزة للعربية عن غيرها من اللغات؛ فإن البحث اللغوي لا ينكر وجود **عدة إشكالات** عرضت للدرس اللساني - قديمًا وحديثًا - في أثناء التحليل اللغوي لمكونات الكلمة الصرفية، ومنها ما يلي:

١- تعدُّد مسالك المكون الصرفي للكلمة، فهناك المكون الصيغي المعروف بهيئة الكلمة وبنيتها وصيغتها، من حيث عدد حروفها، وترتيبها، وحركاتها وسكناتها، وحروف الزيادة والأصالة. وهناك مكوِّنُ العلامة الصرفية، كاللواصق المحددة لقيم الحدث، والزمن، والذات، والعدد، والنوع، والتعيين ...، إلخ.

٢- خلط الدارسين بين القوالب الصرفية في تحديد أقسام الكلم عند الصرفيين العرب القدامى، وبين الوحدة الصرفية أو المورفيم في اللغات الأجنبية؛ لذلك استبدل البحثُ به مصطلح المكوّن الصرفي؛ ليناسب طبيعة النظام الصرفي للعربية الذي عرَف استقلال الكلمة، ولواصقها، واشتقاقاتها في آن معًا.

٣- عدم اطراد مبدأ وحدة المكونات الصرفية واستقلالها عن الكلمة، وهذا راجع إلى رصد علماء العربية خصائص الكلمة الصرفية والنحوية، إفرادًا وتركيبًا على أساس الشكل والفائدة أو المعنى؛ فمن الصعوبة فصل الكلمة عن مكوناتها الصرفية في النظام والاستعمال اللغوي.

وبناء على ذلك؛ زاوج البحث في دراسة قيم المكونات الصرفية للكلمة بين طبيعتها المجردة في ذلك النظام، وأحوالها الثابتة، ووجوه التصريف فيها، وطبيعتها الصوتية في الصورة الكلامية عندما تُلابِس الكلمةَ؛ فتحكم تواردها مع غيرها من الكلمات، وفهم علاقاتها الدلالية والشكلية في التركيب. وعلى أساس من تلك المزاوجة اتجهت مناهج اللسانيات الحديثة إلى تقسيم الكلمات إلى وحدات معجمية ذات علاقات رأسية صرفية، وأخرى قواعدية ذات علاقات أفقية نحوية.

إن منهج الدراسة هو الاستقراء الناقص في رصد التداخل بين ماهية الكلمة وماهية مكوناتها الصرفية، وعرض أهم الإشكالات المترتبة على ذلك في النظام اللغوي، ثمّ تحليل بعض السياقات القرآنية للمكوِّن الصرفي الصيغي والعلاماتي التي منحت الكلمة قيمًا شكلية، ودلالية، وتركيبية مناسبة للمقاصد القرآنية والأغراض اللغوية.

تتكون تلك الدراسة مما يلي:

- المقدمة.

- المبحث الأول: ماهية المكون الصرفي وإشكالاته في النظام اللغوي.

بُنِيَ على فرضية أن المكون الصرفي محدد رئيس للكلمة في الأنظمة الصرفية للغات؛ فماهيته غير منعزلة عن ماهية الكلمة ذاتها، بدليل وصفه بمعاني أقسام الكلم، وتطبيق مبدأ وحدة الكلمة واستقلالها عليه، وتصنيف اللغات الطبيعية على أساس المورفيم أو المكوِّن الصرفي.

- المبحث الثاني: من قيم المكون الصرفي في السياق القرآني.

صدر عن فرضية أن القيم السياقيّة مؤشرٌ كاشفٌ لعلاقة نظام الكلمة ومكوناتها الصرفية باستعمالاتها اللغوية، فالسياق يمنح الكلمة معناها ووظيفتها، ويبلغ به المتكلمُ غاية الفهم والإفهام.

- الخاتمة والفهارس.

هذا، وأسأل الله العون والإخلاص والقبول عنده سبحانه.

والله تعالى من وراء القصد وهو يهدى السبيل !

***

المبحث الأول: ماهية المكوِّن الصرفي وإشكالاته في النظام اللغوي

لكل نظام لغوي وحدةٌ صغرى هي محور بحثه، واستقراء ظواهره، وتحليل عناصره، وتقعيد أنماطه. فالكلمة المنتظمة من أصوات حروفها وحركاتها وحدة النظام الصرفي، فتحديد مكوناتها الصرفية في الأنظمة اللغوية ضرورة منهجية في فهم وظائف اللغة الدلالية والتركيبية؛ ولذلك رصد النحاة العرب القدامى مسالك الكلمة، وخصائصها الصرفية والنحوية من خلال الاستعمال اللغوي.

١- ماهية الكلمة ومكوناتها الصرفية.

تَصَدَّر كتبَ النحاة حديثٌ ضافٍ عن حدّ الكلمة وماهيتها، محصلته أن الكلمة: «لفظ دالٌّ بالوضع على معنى مفرد». فأرادوا **بلفظ الكلمة** نطقَها منتظمة من أصوات حروفها الهجائية وحركاتها، **وبإفراد معناها** استقلالَها بالدلالة اللغوية بعيدًا عن دلالتها التركيبية في السياق اللغوي؛ لذلك نصُّوا على أنّ جزء الكلمة ليس جزءًا من معناها اللغوي المتعارف عليه(١).

ارتبط تصوُّر النحاة ماهيةَ الكلمة بأنماط القول؛ على أساس التقاء التركيب والإفادة معًا أو افتراقهما؛ ومن ثمّ تضمّن تعريفُهم الكلمةَ أمرين:

أولًا- مادتها المعجمية لا وحدتها الصرفيّة أو القواعدية، فإنّ وجود لفظها مُتَعَيَّنٌ بعلاقة الدالّ بمدلوله، واستدعاء كلٍّ منهما للآخر.

ثانيًا- وحدتها واستقلالها النسبيّ في النظام اللغوي وسياق الاستعمال، وأدلة ذلك ما يلي:

أ) تنوُّع الكلمات التي يستعملها المتكلم في جمل تتعلُّق فيما بينها بالعمل النحوي أو التكميل الدلالي؛ **فنظم حروف الكلمة** متوالية في النطق غير موجبة معنى اقتضته برسمها، فالعلامات اللغوية رموز عرفيّة لا عقليّة، إذ يستعمل المتكلم «ضَرَبَ» لا «رَبَضَ» ليعني بها الضَّرْب؛

لتعارف أهل اللغة عليه. وهذا بخلاف **نظم الكلم** التي تترتب معانيها في نفس المتكلم، فيراعي حالَ الكلمات المنظومة معًا في سياق الاستعمال(٢).

ب) المحددات الصرفية لماهية الكلمة متعددة، كصيغتها المجردة، وبنيتها، ووزنها، وعلاماتها، وشمولها أكثر من دلالة؛ فالفعل كلمة تحمل "دلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه، وصيغته، ومعناه"(٣).

وعلى أساس من ذلك؛ تتكامل محددات ماهية الكلمة عند الصرفيين في: "هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة، وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه"(٤).

جـ) لم يكتفِ النحاة بمحددات الكلمة الدلالية، فذكرُوا أن علاماتها الشكلية أكثر تحديدًا في تمييز أقسامها، فمن ذلك المكونات الصرفية للأسماء والأفعال، كالتنوين، و«أل» التعريف، و«تاء» الفاعل، و«ياء» المخاطبة، و«نون» التوكيد، وعلامات التأنيث والتثنية والجمع، والمكونات النحوية التركيبية، كالإسناد، والجرّ، والنداء، ... إلخ.

فالكلمات: «مسجدٌ، المسجدُ»، و«سَجَدْتُ، تَسْجُدِينَ، اسْجُدَنَّ» وحدات معجمية جذرها اللغوي «س ج د»، ولاصقتَا التنوين، و«أل» التعريف في «مَسْجِدٌ، المَسْجِدُ» محددان صرفيان للاسم، وهي خطوة أولى لإعطائه معنى نحويًّا، وموقعية محددة في التركيب اللغوي. وكذلك الأفعال تتحدد أزمنتها على أساس بنيتها، وما يتصل بها من حروف المضارعة، أو «تاء» الفاعل، أو «ياء» المخاطبة، و«نون» التوكيد في «سَجَدْتُ، تَسْجُدِينَ، اسْجُدَنَّ»، وكذلك السياق الذي تقع فيه.

إنّ سلوك النحاة العرب في تحديد ماهية الكلمة ومكوناتها الصرفية يرتكز على فهم ماهيات الأشياء، وهي - لا شك - قرينة النظام دائمًا، فالكلمة وحدة معجمية تختلف عن كُنْهِها كلمةً قواعدية. والمعجم بما يحويه من كلمات جزء من رصيد اللغة؛ لكنه لا يعدُّ نظامًا - كالنظام الصرفي، أو النظام النحوي - يُؤْمَن به اللبس في استعمالات الكلمة وتحديد ماهيتها. فدعائم النظام اللغوي ثلاثة: المباني المجردة، ومعانيها، والقيم الخلافية بين المعاني أو بين المباني. أما العلامات اللغوية - الكلمة منطوقة أو مكتوبة - فتنتمي للكلام الذي هو جزء من نظام اللغة(٥)، وتكتسب دلالاتها المتنوعة من الحدث الكلامي أو سياق الاستعمال.

وفي ضوء فهم النحاة العرب القدامى ماهيةَ الكلمة تحددت ماهية المكون الصرفي في نظام اللغة العربية بأنه كياناتٌ مجردة تتصل بنظام اللغة، وتعكس فكره وتصوُّره؛ رغم أن وجودها - على حد قول **دي سوسير** De Saussure - مرهون بالكلام ووحداته اللغوية المنطوقة أو المكتوبة، حين تَخلق بشكل فِعليٍّ القيمة التركيبية بترتيبها وتنظيمها بطريقة معينة، ولن يتحقق ذلك إلا بالمعنى والوظيفة معًا في السياق اللغوي(٦).

إنَّ المكوِّن الصرفي من الناحية الكمِّيَّة - بقطع النظر عن مبدأ الوحدة أو الاستقلال في النظام - كلمة أو جزء من كلمة. ويتوقف كونُه كلمةً على ملابسة المادة المعجمية صيغتَها وبنيتَها ووزنَها معًا، وفي تلك الحالة يسمى **مكونًا صيغيًّا**، تتشكل ماهيته من عنصر مادي وعنصر آخر

مجرد. فالصيغة بنية مجردة وقالب للمادة المعجمية، وتتنوع القوالب باعتبار تجرُّد الكلمة أو زيادتها، فمثلًا: صيغة «قَتَلَ» مجردة، ووزنها «فَعَلَ»، والصيغ: «اقْتَتَلَ، قَاتِلٌ، مَقْتُولٌ» مزيدة، وأوزانها على الترتيب «افْتَعَلَ، فَاعِلٌ، مَفْعُولٌ».

أما في حالة كونه جزءًا من كلمة، فالجزئية هنا تعني أن المكون الصرفي **علامة لغوية** تشبه الحرف، لا معنى له في نفسه، بل يأخذ معناه من خصائص الكلمة الصرفية، كاللواصق «حروف المضارعة، أل التعريف، نون التوكيد»، أو علامات الجنس والنوع في الأسماء، كـ «تاء» التأنيث، وعلامتي التثنية والجمع، أو علامات المطابقة في الأفعال، وكذلك تأخذ دلالة نحوية من موقعيتها في التركيب، وعلاقاتها السياقية بغيرها.

ومحصلّة الأمر، **المكون الصرفي للكلمة** عنصر لغوي يمنحها خصائص صرفية تساعدها على الدخول في علاقة نحوية دلالية، فهو صيغة الكلمة، وبنيتها، ووزنها الصرفي، وعلاماتها المميِّزة لأقسامها، حين تلابس جذرها اللغوي في النظام أو الاستعمال. وأنوه إلى أني استبدلت مصطلح المكون الصرفي بمفهومَي الوحدة الصرفية، أو المورفيمات Morphemes في الدرس اللساني الحديث؛ لما سبَّباه من إشكالات تتعلق بخصائص الأنظمة اللغوية، وتطبيق مناهج تحليل االكلمة فيها، على نحو ما أناقشه في النقطة التالية.

٢ـ إشكالات المكوّن الصرفي في أنظمة اللغات.

انتهينا إلى أن مكون الكلمة الصرفي عنصر لغوي «دالّ ومدلول». ويقسم علماء اللسانيات الوصفية الدَّوالَّ اللغوية إلى **دوالّ ماهية** semantemes تعبّر عن ماهيات التصوّر، كماهية «الحِصان» وماهية «الجري» في عبارة: «الحصانُ يجري». **ودوالّ نسبة** morphemes تعبر عن علاقات سياقية بين دوالّ الماهيات على المستوى الصرفي النحوي(٧).

فالمكون الصرفي دالٌّ نسبةٍ ذو طبيعة مجردة في النظام اللغوي، يحدد معاني أقسام الكلم. وله طبيعة مادية صوتية في الصورة الكلامية، فيساعد العقل على فهم العلاقات الدلالية والشكلية بين الكلمات «دوالّ الماهية»، ومن ثمَّ يأخذ قيمًا سياقية إضافية تتعلق بمعاني الصيغ ووظائفها النحوية. أو بمعنى آخر تكون سياقات المكون الصرفي تصوُّرًا لنظامه وفكره ومسلكه اللغوي، ومن هنا نتناول أبرز إشكالات المكون الصرفي في الأنظمة اللغوية، وهي:

أ) وصف المكون الصرفي بمعاني أقسام الكلم.

تُميّز مناهج التحليل اللغوي بين طائفتين من أقسام الكلم في اللغة هما:

ـ **الكلمات المعجمية**، هي كيانات مادية لعلاقة الدال بمدلوله، تضم كلّ أنواع الأسماء، والأفعال، والصفات، والحروف، ... إلخ.

ـ **الكلمات القواعدية**، هي كيانات مجردة لوحدات لغوية تنحصر في مباني الأسماء المشتقة، والأفعال المتصرفة ومكوناتها الصرفية، ولا يدخل فيها الحروف أو الجوامد من الكلمات ... إلخ.

وهذا التصنيف مبنيٌّ على فكرة استقلال الكلمة وفصلها عن مكوناتها الصرفية، فالكلمات المعجمية رصيدٌ لغويّ يتوارثه أهل اللغة، وما تضيفه الأجيال المتعاقبة من كلمات لا يحدث

اعتباطًا؛ بل تساعد عناصر صرفية كثيرة في اللغات على تكوين كلمات جديدة من أصول roots موجودة بالفعل، نحو «قَرَأَ». وهذه العناصر سوابق prefixes كالنون في «نَقْرَأُ»، أو لواحق suffixes كالتاء في «قَرَأْتُ»، وقد تنفرد بعض اللغات، كاللغة العربية بعناصر في صلب الكلمة تسمى الأحشاء infixes، كالألف في « قَارِئ»[٨].

تناول الصرفيون أحوال أبنية الكلم، وتغيُّراتها الصرفية، واتخذوها مفاهيمَ وأبوابًا صرفية، كالتجرد والزيادة، والجمود والتصرف، وكذلك ما يعتري الكلمة من حذف وإعلال وإبدال، وذلك من قبيل تغليبهم الشكلَ على المعنى في التحليل الصرفي. وقد انحصر حديثهم عن الدلالة في معاني الزوائد، وتناوب الصيغ، وهي بلا شك ثمرة وضع الكلمة في سياق تركيبي.

وتشير مقولاتهم السابقة إلى تغيُّرات الكلمة لا إلى مكوناتها الصرفية. فمثلًا، صيغة «الافتعال» مكونٌ صرفي له ميزان واحد لكلمتين يختلف عن ظاهرهما، نحو: «تَدَرَاكَ، وادّارَك». ولم يكُ هذا التغيُّر في نظام البنية صرفيًّا، فالنظام اللغوي يعترف بالكلمتين معًا في الاستعمال؛ غير أن السياق سيفرض على المتكلم إحدى الكلمتين، ويظل النظام مستمسكًا بصيغة واحدة هي «تَفَاعَلَ» لا «افَّاعَلَ»؛ بدليل تعليل الصرفيين التغيّرَ في الكلمة صوتيًّا على أساس تأثّر صوت «التاء» المهموس بصوت «فاء» الكلمة المجهور، فقُلِبت «التاء» «دالًا»، وآذنَ التماثلُ الصوتي بالإدغام، وجَلْبِ «ألف» الوصل لنطق أول المدغمين الساكن.

لم يبعد فهمُ علماء اللسانيات الحديثة عن تحليل العرب القدماء، إذْ رأَوا أنَّ التغيُّرات الصرفية: "تُصيب الكلمات لا العناصر الصرفية، على عكس التغيُّرات الصوتية التي قد تُصيب الأصوات مستقلة عن الكلمات"، وهم يُرجعون السبب في ذلك إلى أن "التغيرات الصرفية ليس في الكليات العقلية، بل في استعمال اللغة لهذه الكليات"[٩].

استدعت فكرةُ القوالب أو الأوعية في تحديد أقسام الكلم ومعانيها - وهي معروفة قديمًا بالصيغة الصرفية، وحديثًا بالوحدة الصرفية أو المورفيم - وصفَ القدامى المكونَ الصرفي الصيغي بمعاني أقسام الكلمات، فمثلًا، يقولون: صيغة اسم الفاعل، وصيغة اسم المفعول، وصيغة «أَفْعَل» التفضيل، وصيغة الفعل؛ رغم أنّ معاني الفاعلية، والمفعولية، والتفضيل، والحدث، والزمن أيضًا، وثيقة الصلة بالكلمة ووحدتها اللغوية المادية في الكلام والسياق[١٠].

ورغم ذلك؛ لم يقع ذلك مطردًا لكل المكونات الصرفية، فالسوابق واللواحق لا تُوصف بمعاني أقسام الكلم، إذ هي كياناتٌ مجردة، وقيمٌ خلافيةٌ لمبانى تلك الأقسام ومعانيها الصرفية، فاصطلح الصرفيون العرب على أنها علاماتٌ؛ تمييزًا لها عن الصيغة أو القالب، فـ «التاء» علامة تأنيث، و«التنوين» علامة تمكين أو تنكير، و«أل» علامة التعريف، وعلامات العدد والنوع « ـُونَ، ـِينَ، ات» علامات الجمع السالم، وهكذا.

ولا يختلف الأمر في حال غياب العلامة المحددة للكلمة، فلغيابها أيضًا قيمة سياقية ومعنى ووظيفة في الاستعمال. ويفسر **سيبويه** مسلك غياب العلامة في النظام الصرفي بأن بعض الفصائل النحوية أصلٌ وأوَّل لبعضها الآخر، "فالتذكير أوَّل، وهو أشد تمكنًا، كما أنَّ النكرة هي

أشد تمكنًا من المعرفة؛ لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرةً ثم تُعَرَّف، فالتذكير قبلُ، وهو أشد تمكنًا عندهم، فالأوّل هو أشد تمكنًا عندهم"(١١).

ب) تطبيق معيار وحدة النظام على المكون الصرفي.

تهتم اللسانيات التقليدية ببحث وحدات اللغة الصغرى واستقلال بنيتها بالمعنى، فالكلمة أصغر وحدة صوتية دالَّة على معنى في النظام الصرفي. وقد رأيتُ خلطًا في تحديد الدراسات اللغوية - قديمًا وحديثًا - ماهيةَ الكلمة على أساس معيار الوحدة؛ لدرجة أنه انسحب على مكوناتها الصرفية؛ ويعود ذلك إلى حرص علماء اللغة على تطبيق منهج تحليلي معين، وإخضاع اللغات العالمية لنظرية لسانية واحدة، ويمكن توصيف تلك الإشكالية في ضوء عدة أمور هي:

- تعدد معايير تعريف الكلمة من جهات الشكل، والدلالة، والوظيفة.

- تطابق الأنظمة النحوية والصرفية في كل اللغات غير مطرد، حيث تتنوع وسائلها وإجراءاتها في أثناء توليد الكلمات.

- تمايز أحوال الكلمة مجردة في النظام عن أحوالها في الاستعمال، فالكلام الفعلي تصوُّر سياقي للغة، وعلاقة النظام بالاستعمال غير مطردة في كل أنماط الممارسات اللغوية، فقد يتطابقان معًا، أو يختلفان في بعض الجوانب، فيحتاج الأمرُ تأويلًا وَرَدًّا إلى قوانين الأنظمة اللغوية الكلية.

هذا يعني أن ثمة فوارقَ في النظرية والتطبيق عند بحث ماهية الكلمة كوحدة في النظام الصرفي؛ فما يَصْدُق على لغة ما قد لا يناسب لغة أخرى، رغم حرص المدارس اللسانية كافَّة على إخضاع اللغات العالمية لنظرية لسانية واحدة. ومع ذلك كشفتْ لنا بعضُ تعريفات علماء اللسانيات الحديثة للكلمة في اللغات الأجنبية تلك الفوارقَ الطبيعية، وتنوع محددات ماهيتها:

- فالكلمة عند **بلومفيلد** Bloomfield : "أصغر صيغة حرّة"، وعند **بالمر** Palmer "أصغر وحدة كلامية قادرة على القيام بدور ناطق تامٍّ"(١٢).

فالتعريفان قائمان على مبدأ وحدة الكلمة واستقلالها، أو مفهوم المورفيم Morpheme دونما مراعاة للمعنى أو الاستعمال. وذلك المبدأ وحده لا يُناسب طبيعة الكلمات العربية، فـ «انفصال» الضمائر و«اتصالها» قيمتان خلافيتان من جهة الشكل، كالضمير «**هُم**» في قولك: «**هُمْ** سيزورونـ **ـهُم**»، لكن مرجع كلٍّ منهما مختلف المعنى؛ أما في اللغة الإنجليزية فيظلّ الضمير منفصلًا عند ترجمة العبارة إلى: «**They** are visiting **them**»، رغم اختلاف الضميرين في الصيغة، والمبنى، والمعنى.

وهناك اتجاهٌ سياقي في تعريف الكلمة يزاوج بين معايير الوحدة، والمعنى، والوظيفة بما يتوافق مع تحليل الدالّ ومدلوله، والعلاقة بينهما، وصلاحية تطبيقها على معظم اللغات، رغم تنوع خصائصها النحوية والصرفية، من تلك التعريفات:

- تعريف **جون ليونز** John Lyons الكلمة بأنها: "وحدة مركبة مؤلفة من صيغة ومعنى"(١٣). وعند **أولمان** Ullman: "أصغر وحدة، ذات معنى للكلام واللغة"(١٤).

- وعند **فيرث** Firth : " مقابلات استبدالية substitution counters " للأصوات، بها تتنوع الكلمات، وتختلف صيغها ومعانيها(١٥).

وإذا عدنا لتعريف الكلمة في تراث العربية وجدناها «وحدة لغوية ملفوظة دالة بالوضع على معنى مفرد». فمعيار ماهيتها الدلالي يتمثل في ارتباط الدالّ بمدلوله، ومع ذلك لا ينفي ذلك المعيارُ الرئيسُ المعاييرَ الشكلية الأخرى؛ بدليل ذِكْرِ الصرفيين القدامى أحوالًا ثابتة للكلمة يُعنَى بها علم التصريف، وأخرى متنقلة يدرسها علم النحو؛ والتمييز بينها تمييز منهجي فقط، ضمّنه **ابن جني** مقولته: "من الواجب على مَنْ أراد معرفة النحو أنْ يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلًا لمعرفة حاله المتنقلة"(١٦).

وذلك أمرٌ أثبتته الممارسات التحليلية للكلمة في مؤلفات النحاة، وقواعد النظام الكلية، أو قواعده الجزئية في الاستعمال. وقد كشفت تلك الممارساتُ نوعًا من الخلط - أراه محمودًا ومساوقًا لطبيعة العربية - في أثناء تطبيق معيار الوحدة على المكون الصرفي حملًا له على الكلمة، فوصفوا العلامة اللغوية بالوحدة والاستقلال مرة، وبعدم الاستقلال مرة أخرى، من ذلك على سبيل المثال:

- **وصف قِيم المكون الصرفي باعتبارين،** فـ «الواو»، و«الألف» في «يَفْعَلُون، ويَفْعَلَانِ» اسمان وعلامتان، وهما أصلان «للواو، والألف» في «الزَّيْدُون، الزَّيْدَان، المسلمُون، المسلمان»(١٧). فإنَّ العلامة في الفعل قيمةٌ صرفية للمطابقة العددية، أما في الاسم فهي قيمةٌ لبيان عدد المعدود.

- **قِيم الاجتزاء الكميّ للمكون الصرفي** من كلمة مستقلة، كدلالة حروف المضارعة على ضمائر الرفع المنفصلة «أنا، نحن، أنت، هو، هي». واجتزاء «السين» من «سوف»، وما ترتب على ذلك من قِيم استتار الضمير وإظهاره، وتحديد مدة زمن الاستقبال في صيغة المضارع(١٨).

إننا أمام نتيجة تفيد تعدد مسلك المكون الصرفي للكلمة في نظام اللغة العربية واستعمالها، وهذا التعدد يفسر لنا خلط الصرفيين القدامى في تحليلهم له على أساس معيار الوحدة واستقلال الكلمة، وقد جاء عن قصد وفهم منهم لطبيعة العربية المَرِنة، وثراء وسائل توليد الكلمات عن طريق الاشتقاق، أو إلصاق السوابق واللواحق بأصولها. ولعل افتقار كثير من اللغات الأجنبية إلى ذلك التنوع كان وراء إعراض جُلّ علماء اللسانيات الوصفية عن مصطلح الكلمة، واستبدال مصطلح المورفيم به، وعلى أساس منه ظهرت نظرية لسانية تصنّف اللغات الطبيعية اعتراها غير قليل من جوانب القصور نبيّنه في الإشكالية التالية.

جـ) تصنيف اللغات الطبيعية على أساس المورفيمات.

تؤكد مقولةُ اللغويين العرب القدامى: "العرب كما تُعْرِب الأعجميّ؛ كذلك العجم تُعْجِم العربيّ"(١٩) مبدأ التقارض اللغوي وخصوصية أنظمة النحو والصرف والاشتقاق في اللغات، تلك التي تحكم بنية الكلمات الدخيلة، فتبقى على حالها إذا وافقت أبنيته، أو يعتريها التغيير والتبديل حتى تخضع لنظامها اللغوي.

على هذا الأساس العلمي؛ ظهرت نظرية **شيلجل** Sechlegle لتصنيف اللغات؛ حسب تطور نظامها الصرفي إلى لغات تحليلية analytical متصرفة تتغير أبنيتها بتغيُّر معانيها. ولغات عازلة isolantes غير متصرفة لا تتغير أبنيتها، ولا تستخدم اللواصق أو الروابط بين أجزائها. ولغات إلصاقية agglomerant تعتمد على السوابق واللواحق في تغيير معاني أصول كلماتها.

وقد وُجِّهت إلى تلك النظرية عدةُ انتقادات، أبرزها ما يلي:

- إنه من العسير تجرُّد اللغة الواحدة تمامًا من ظواهر العزل، والإلصاق، والتصريف.

- الصورة الكلامية للغة مبنية على تكوين الجمل لا الكلمات المنعزلة، والفارق بين اللغات ينحصر في موقعية دوالّ النسبة «الوحدات الصرفية أو المورفيمات»، وطبيعة علاقاتها بدوالّ الماهية أو الكلمات، وهذا فارقٌ غير جوهري في تصنيف اللغات، فضلًا عن قياس حالة التطور اللغوي داخل أنظمتها(٢٠).

وما يعنينا هنا، أن تلك الظواهر وضعت ماهية الكلمة، وتعريفها، ووحدتها في النظام الصرفي على المحكّ؛ لدرجة أن علماء اللسانيات الوصفية قنعوا بصعوبة وضع تعريف للكلمة، فاستبدلوا مصطلح **المورفيم** morpheme بها؛ لتجاوز كثير من مشكلات تصريف الكلمة واشتقاقها في بعض اللغات الأجنبية. ونظروا إلى الكلمات على أنها عناصر لغوية يحلّ بعضُها محلّ بعضٍ؛ من خلال علاقات رأسية أو خصائص توزيعية بينها، وهذا الأمر يحتاج إلى إجراءين كاشفين لعلاقة نظام **المورفيم** اللغوي بمجموع سياقاته:

- **أولهما**، تحليل الكلام الفعلي إلى وحدات صغرى تسمى **مورفات** morphes، وذلك بالنظر إلى استعمال الكلمة، ووظيفتها في السياق اللغوي.

- **ثانيهما**، تصنيف **المورفات**، وتجميعها في **مورفيمات** morphemes مجردة داخل النظام اللغوي(٢١).

وإذا وصلنا إلى تلك النقطة، فأجدني مدفوعًا إلى إثبات إشكاليتين هما:

١- **إشكالية تعريب مصطلح "المورفيم" عند اللسانيين العرب**، إذ عرّبوه بالوحدة الصرفية، ولم يضعوا للمورفم السياقي أو الوظيفي مقابلًا عربيًّا، مكتفين بتقسيم المورفيمات إلى **مورفيمات حرة** free morphemes تستقل بنفسها أو تقبل التصنيف الإعرابي، **ومورفيمات مقيدة** bound morphemes - لا تستقل بنفسها، ولا تقبل تصنيفًا إعرابيًّا. وهذا الأمر يردنا مرة أخرى إلى إشكالية وصف المكون الصرفي بمعاني الكلمة، وقد وضحناها في النقطة السابقة من البحث.

٢- **إشكالية الفصل التام بين الكلمة والمورفيم استنادًا لطبيعة العربية الاشتقاقية**. وعلى أساس ذلك التمييز؛ عرَّف الدكتور **محمد محمد يونس** الكلمة بـ "الوحدة اللغوية الصغرى القابلة للتصنيف الإعرابي، المكوَّنة من مصرِّف قواعدي مستقل إعرابيًّا، أو مصرِّف معجمي واحد، مفرد أو مقترن بمصرف قواعدي، أو أكثر"، كما عرَّف **المورفيم/ المصرّف**: "بأنه أصغرُ وحدة دلالية"(٢٢).

ولي تعقيبان على تعريفه الكلمةَ عند موازنته بتعريفه المصرِّف هما:

- إنه يُسْقِط مفهوم **المورفيم أو المصرّف** على الكلمة في الوقت الذي يرى فيه ضرورة التمييز بينهما في العربية؛ فاتخذ قابلية الكلمـة للتصنيف الإعرابي وعدمه معيارًا لذلك، وضَمَّ إلى الأسماء المشتقة والأفعال المتصرفة كلَّ أقسام الكلم المبنية، والجوامد، والحروف، وهذا يُفْهَم من تمثيله المصرّفَ القواعديّ المستقل إعرابيًّا بـ «لا، إنَّ، باء الجر، واو العطف»، وهي ليست من مجال البحث الصرفي عند العرب القدامى.

فهذا التوسُّع في ضم أقسام الكلم ملائمٌ لطبيعة اللغات الأجنبية المعتمدة على إلصاق العلامات الصرفية؛ بديلًا عن الاشتقاق والإعراب، غير أنه مخالف لمنهج الصرفيين العرب في دراسة أحوال الكلم الثابتة، فليس لديهم تعريفٌ للكلمة من جهة الصرّف إلا من خلال نصِّهم على تلك الأحوال في الأسماء المعربة، والأفعال المتصرفة دون غيرها. فهم يميزون مباني أقسام الكلم على أساس تصرف الصيغ والمعاني، فما يعود لأصول اشتقاقية له صيغٌ، وما لا يعود ليس له صيغٌ، وتكون مبانيها هيئتَها المجردةَ، كالضمائر، والحروف[٢٣].

- يذكرنا ذلك التمييز بنظرية **شيلجل** Sechlegle في تصنيف اللغات، وأراه انتقاصًا للعربية - مع حسن ظني بصاحبه - في إثبات صفة جوهرية للغتنا تكاد تنفرد بها عن سائر اللغات وأكسبتها الثراء والمرونة اللغوية. لكن تلك النقطة ليست جوهرية كما أشرنا؛ فتاريخ اللغات عرف عُزلة الكلمات، وإلصاقها، وتصريفها أو اشتقاقها معًا، والعربية ليست بدعًا في ذلك. غاية ما هنالك أن ثمة أسبابًا مؤثرة على النظام الصرفي في بعض مراحل تطوره، فسّرها العلماء بتقلُّص الكلمات، وتحولها من كيانات لغوية مستقلة إلى كيانات متصلة بغيرها، حتى مع وقوف شواذ اللغة بجوار المطرد منها جعلوه ركامًا لغويًّا أو مَنْبَهَة على الأصل المستعمل من قبل. ولعل حديثَ العرب القدماء ظهيرٌ لذلك، مثل: اجتزاء «السين» من «سوف»، وحروف المضارعة من الضمائر المنفصلة، واحتفاظ الساميات بعلامة المثنى، دون سائر اللغات الأجنبية.

أعود فأقول: إنّ الثراء اللغوي للكلمات لا يفسره وصفُ العربية بأنّها لغة اشتقاقية أو تركيبية، لكن مِن باب أولى إرجاعه إلى تعدُّد وسائل التغيُّرات الصرفية للمادة اللغوية، أو المكونات الصرفية الإلصاقية والاشتقاقية التي تتيحها العربية في الأداء اللغوي بها، بل إنّ مرونة صيغ الكلمات في سياقاتها المتنوعة يكسبها خصائصَ غيرها من الصيغ، كالمشترك الصيغي، واحتمال الصيغة الصرفية - رغم اتحاد هيئتها - أكثرَ من معنى وظيفي، وهذا ما تكشفه دراسة بعض القيم السياقية للمكون الصرفي في المبحث التالي، إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني: من قيم المكون الصرفي في السياق القرآني

القيمُ السياقيّةُ مؤشرٌ كاشفٌ لعلاقة النظام اللغوي بالاستعمال؛ فهي سِمَاتٌ مُحدِّدة لوظائف أقسام الكلم، وما يتعلق بها من معانٍ صرفية ونحوية ودلالية تكتسبها الكلمة من تضامها مع غيرها، فالسياق يمنح الكلمة معناها ووظيفتها، ويبلغ به المتكلمُ غايةَ الفهم والإفهام. وتُملي علينا دراسة قيم الكلمة في الاستعمال القرآني بحثَ مكوناتها الصرفية، كموقعية أصوات حروفها، وحركاتها، وصيغها، وأوزانها الصرفيّة، ثمّ بنيتها التركيبية مع اللواحق والزوائد، ودورها في

تشكيل السمات الأسلوبية. وسنرى أن النظام اللغوي يعترف بوجود بدائل كثيرة لاستعمال الكلمة؛ غير أنّ السياق وَحْدَهُ يعطيها معنى واحدًا، واستعمالًا واحدًا؛ وَفْقَ مقتضيات الدلالة والتركيب.

أولًا- تأثير الحركات في تنوّع اشتقاقات الكلمة ووظائفها الإعرابية.

الحركاتُ جزءٌ من هيآتِ الكلمة، وإحدى دوالّ نسبتها الكاشفة لخصائصها الصوتية والصرفية، ومباني أقسامها الاسمية أو الفعلية في أغلب الأحيان. وهي في فكر الصرفيين العرب متفاوتة الكمّ والمدّة الزمنية في نطقها، فبعضُ الحركات أنصاف بعضٍ، بمعنى أنّ الحركات القصيرة «الفتحة والضمة والكسرة» أبعاضُ الحركات الطويلة أو المدّ «الألف، والواو، والياء»، ومن ثمَّ رصدوا في كلام العرب ظاهرةَ إشباع الحركات القصيرة إلى حروف مجانسة لصوتها بالنظر إلى رسمها، أو إلى حركات طويلة بالنظر إلى كَمَّ التصويت بها. وهي أيضًا أصواتٌ ناقصة تُقْلِقُ الحرف الصامت عن موضعه، وتجتذبه، وتُقوّيه، وتُحصّنه من الإدغام أو الإبدال إلى غيره[٢٤].

وللسياق دورٌ كبير في منح الحركات ثراءً دلاليًّا وقيمًا وظيفيّةً داخل التركيب اللغوي؛ تبعًا لعلاقتها بالحروف أو الصوامت، واختلاف موقعها في بنية الكلمة، فغالبًا ما تكون في نهايتها علاماتِ إعراب أو بناء، دالّةً على اختلاف معاني الكلام، أما وجودها في أول الكلمة أو وسطها، فيحصر قيمَها في الظواهر الصوتية والصرفية المتعلقة بتيسير النطق وسرعته، وتنويع اشتقاقات الكلمة. وسندلل على قيم الحركات في الصيغة الصرفية، وتأثيرها في علاقة الكلمة بالوظائف النحوية بعقد موازنة بين قراءة الجمهور لقوله تعالى: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)**[هود:٤٦]** بصيغة المصدر، وقراءة الإمام الكسائي: (إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ) بصيغة الفعل الماضي[٢٥].

يستبين من تحليل القراءتين قيمةُ حركة عين الكلمة «عمل» في اختلاف عناصر التركيب، وخصائصه الصرفية والنحوية والسياقية في الآية الكريمة، أُجملها من أقوال المفسرين والمُعْرِبين على النحو الآتي:

أ) اختلاف مرجع ضمير الغيبة والوظائف الإعرابية، فالضمير محمول على مرجعين: **أولهما، عوده على سؤال** نوح ربَّه نجاةَ ابنه، أو تركه الركوبَ مع المؤمنين الذي تضمَّنه السؤال، فالمعنى: السؤالُ عن ذلك عملٌ غيرُ صالحٍ. ويُعْرَب «عَمَلٌ» خبرًا للحرف الناسخ، مصدرًا موصوفًا بـ «غيرُ صالحٍ» من غير تأويل. **وثانيهما، عوده على الابن،** وهو ذاتٌ أُخْبِر عنها بالمصدر، فإذا قُصِدَ بالإخبار المبالغةُ والمجازُ؛ فلا تقدير لمحذوف في الآية. وإذا قُصِدَ به الحقيقةُ؛ فيُقدَّر على حذف مضاف، أي: «إنَّه ذو عملٍ باطلٍ»[٢٦].

ولا احتمال لعود الضمير في قراءة الإمام الكسائي بالفعل الماضي: (عَمِلَ) على غير «الابن»؛ حيث تحوَّل خبرُ الحرف الناسخ من خبر مفرد إلى خبر جملة فعلية، فاعلها ضميرٌ مستترٌ، تقديره «هو» يعود على «الابن»، فكان "الأصل توافق الضمائر في المرجع؛ حذرًا من التشتت"، كما أنه في بعض السياقات "قد يُخالَف بين الضمائر؛ حذرًا من التنافر" على حد عبارة **الإمام السيوطي**[٢٧]. وعلى أساس ذلك؛ نُصِبَ «غيرَ» صفةً نائبة عن المصدر المحذوف، وتقديره: «إنّه عَمِلَ عملًا غيرَ صالحٍ».

ب) اتفاق قالب الصيغة الصرفية واختلاف قسم الكلمة ومعناها، فالقراءتان متفقتان في قالب الصيغة الصرفية المجرد «فعل»؛ وقد ساعد اختلاف حركة عين الكلمة على تعدد وزنها الصرفي إلى «فَعِلَ»، و«فَعَلٌ»، فبُنِيَ الفعلُ على الصيغة الأولى بكسر عينها، ومصدره على الصيغة الثانية بفتحها، كما أثَّر تَخَالُفُ حركة عين الكلمة - بالفتح والكسر - على القيم الخلافية بين قسمَي الفعل والاسم على النحو التالي:

- **بناء الكلمة على صيغة «فَعِلَ» دالٌّ على زمن المضي،** ولفظه دالٌّ على مصدره ومعناه عند ملابسة الصيغة مادتَها اللغوية في علاقة تركيبية تقتضي ذاتًا فاعلة؛ لذلك تتحمل صيغةُ الفعل ضميرَ الغيبة، دون صيغة الاسم.

- **تحوُّل علامة «الإعراب» في نهاية الاسم «عَمَلٌ» إلى علامة «بناء» في الفعل الماضي «عَمِلَ»،** فالإعراب أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال.

- **غياب لاحقة التنوين من نهاية الكلمة** قيمة خلافية بين الاسم والفعل، فالتنوين علامة تنكيرٍ وتمكينٍ من الاسمية، ولا يقع في الأفعال خالصة الفعلية، كما هو الحال في فعل القراءة القرآنية: (عَمِلَ).

- **لتغيير الحركة بالكسر، وزوال التنوين من الكلمة أثرٌ في ترابط عناصر التركيب واتصال وظائفه النحوية،** فدخول التنوين في الاسم على حد قول **السهيلي**: "علامة للانفصال، وإشعار بأنّ الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متصل به"[٢٨]. فبينما أنشأت قراءة الجمهور بالاسمية والتنوين علاقة التبعية بين الصفة وموصوفها؛ أثبتت القراءة بالفعل الماضي عدة علاقات نحوية، كالإسناد بين الفعل «عَمِلَ» وضمير الفاعل المستتر فيه، والتعدية مع معموله بنصب «غيرَ صالحٍ»، أو التحديد والتوكيد بينه وبين نائب المفعول المطلق.

وقد بُنِيَ كثيرٌ من صيغ القراءات القرآنية على التنوع الحركي، وتعاقب الحركات على أحد أصول الكلمة؛ ككلمتي «القَرْح، والقُرْح» في قوله تعالى: (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ) **[آل عمران:١٤٠]**. وهما قراءتان معزّوتان إلى لغات العرب - فالضم لغة أهل الحجاز، والفتح لغة تميم -، وقد وجَّههما الإمامان **الكسائي والفراء** على اختلاف المعنى، فـ «القَرْح»: الجراحُ بأعيانها، و«القُرْح»: ألم الجراح[٢٩]، لكنّ أكثر النحاة من المفسرين **كالأخفش، وأبي علي الفارسي، والسمين الحلبي** رأَوا التنوع الحركي من قبيل تعدّد صيغة المصدر للفعل الواحد؛ ومن ثَمَّ لا خلاف في المعنى[٣٠].

وللتنوع الحركى في صيغة الكلمة قيمٌ صرفيةٌ تكشفها قراءات: «جُذَاذًا، جِذَاذًا، وجَذاذًا» القرآنية في قوله تعالى: (فَجَعَلَهُمْ **جُذَاذًا** إِلاَّ كَبِيرًا لَّهُمْ)**[الأنبياء:٥٨]**. فيرى **الفراء**: "أنَّ مَنْ قال: «جُذَاذًا» فرفع الجيم فهو واحدٌ، مثل الحُطام والرُّفَات، ومَنْ قال «جِذَاذًا» بالكسر فهو جمعٌ؛ كأنه جَذِيذٌ، وجِذَاذ، مثل خَفِيف وخِفَاف"[٣١]. ونقل **ابن جني** أن القراءات الثلاثة - عند **قطرب** - مصادر لفعل واحد من "جذّ الشيء يَجُذُّه جَذًّا، وجُذَاذًا، وجِذَاذًا، وجَذَاذًا"[٣٢].

وبناء على ذلك؛ يستبينُ للبحث تعددُ قيم الحركات، بوصفها مكونًا صرفيًّا للكلمة يساعد في تيسير نطق حروفها الصوامت كميًّا وزمنيًّا، وتنويع اشتقاقاتها، وتعديد معانيها، وقيمها الخلافية في التمييز بين أقسام الكلم، من حيث الإعراب والبناء، والإفراد والجمع ...، إلخ.

ثانيًا- تعاقب الصيغ الصرفية للكلمة بعد «أل» التعريف.

تحكم قيودُ التوارد «الانتفاء والانتقاء» علاقةَ أداة التعريف بمدخولها، حيث تدخل على الاسم دون أقسام الكلم الأخرى(٣٣). وتنحصر قِيمُها الوظيفية عند القدامى في كونها حرفًا، وعلامة لغوية شكلية لمباني الاسم، وتحديد درجة تعيينه. وهي في اللسانيات الحديثة دالٌّ نسبةٍ على معنى التعريف، أو مورفيمًا مُقيِّدًا، ولاصقة لا تستقل بنفسها بعيدًا عن فصيلة الأسماء.

وتكتسب صيغُ الاسم الصرفية قيمتين خلافيتين بالتعريف والتنكير عند اقتران أداة التعريف بها أو عدم اقترانهما نحو: «كتابٌ، الكتابُ». وهناك معاقبة بين أداة التعريف والتنوين فلا يجتمعان معًا، وإنْ اختلفَ موقعُهما من الاسم - فـ «أل» سابقة، والتنوين لاحقة - فتبدو القيمُ الخلافيةُ للمكون الصرفي وعلاماته محدّدة بواسطة الصيغ الصرفية التي تعبّر عنها(٣٤). فمسلك أداة التعريف مع صيغ الكلمة متنوع بتنوع دلالة الأداة، وتعدُّد وظيفتها، وتعاقب صيغها الاشتقاقية عليها في الاستعمال القرآني، ومن شواهد ذلك ما يلي:

١- معاقبة صيغةِ الجمع صيغةَ مفرده بعد «أل» في قوله تعالى: (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ) **[البقرة:٢٥]**. فالمكونات الصرفية لكلمة (الصَّالِحَاتِ) هي: سابقة التعريف «أل»، وصيغة «فَاعِل»، ولاحقة جمع المؤنث السالم «اتِ». وقد ثبت لي من استقراء سياقات الكلمة ذكرُها في القرآن الكريم بتلك الهيئة خمسًا وخمسين مرَّة، معمولة للفعل «عَمِلَ»، ومضارعه «يَعْمَل».

ويوجّه النحاةُ خصائصَ الكلمة إعرابيًّا باعتبار مكوناتها الصرفية، فهي صفة مشتقة جرت مجرى الأسماء في إيلائها العوامل، وصحة مباشرتها لها بعد حذف الموصوف، فأعربوها مفعولًا به، ولعلَّ ما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: (وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ) تقديره: «وعملوا الخصالَ الصالحاتِ»(٣٥). فيَتْسَبِين من ذلك التقدير تحوُّلُ قيمة أداة التعريف «أل» الوظيفة من قرينة على مطابقة الصفة موصوفَها في التعريف إلى قيمة سياقية مكتسبة من الاسم الموصوف المقدّر «الخصالَ» تفيد معنى «الجنس»، واستغراق مجموع أفراده، وهذا يتفق مع شرط صلاحية مباشرة الصفةِ العاملَ بعد حذف الموصوف، فيأخذ وظيفته الإعرابية، ويكتسب دلالته الصرفية، ومعانيه السياقية.

لقد اقتضى السياقُ القرآني معاقبةَ صيغة الجمع السالم (الصَّالِحَاتِ) المقترنة بـ «أل» الجنسية صيغةَ مفرده؛ رغم صلاحية دخولها على المفرد، وبقاء دلالتها على الجنس؛ لكن درجة الاستغراق متفاوتة في حالتَي الإفراد والجمع، إذْ يُراد مع المفردِ الواحدُ أو بعضُ مجموع جنسه، ومع الجمعِ جميعُ جنسه أو بعضُه، دون الواحد فـ "وزانه في تناول الجمعية في الجنس وِزان المفرد في تناول الجنسية، والجمعية في جُمَل الجنس لا وُحْدَانه"(٣٦).

وتدلّ صيغة الجمع السالم على القلّة عند الصرفيين، ولم يكن اكتسابها معنى الكثرة من ظاهر الصيغة، وإنما من دلالة «أل» على معنى الجنس والاستغراق، ومن تفاعل معاني المكونات الصرفية للكلمة مع المعنى الدلالي للآية. وفي ذلك دليل على اقتضاء معاقبة صيغة الجمع السالم صيغةَ مفرده التي لا يجيزها السياق في ذلك الموضع، ويفهم ذلك من تعليل **أبي زكريا الفراء** بأنّ صورة الواحدة في الجمع قد ذهب عنه توهُّمُ الواحدة في كلام العرب عند حمل الجمع على معنى التذكير أو التأنيث، أو خروج جمع التكسير مخرج الواحد منه، خاصةً إذا لم يُبْنَ جمعُه على واحدِه[٣٧].

٢- مشاكلة القيم العددية بصيغتي الإفراد والجمع بعد «أل» التعريف في قوله تعالى: (يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاء كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ) **[الأنبياء:١٠٤]**. قرأ الجمهور: (لِلْكتابِ) بصيغة الإفراد مشاكلةً لإفراد صيغة (السِّجِلِّ)، وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص: (لِلْكُتُبِ) بصيغة الجمع[٣٨].

ساعدت دلالةُ «أل» التعريف على معنى الجنسية على المشاكلة العددية في قراءتَي الجمهور بصيغتي المفرد في (لِلْكتابِ)، و(السِّجِلِّ) حيث استوى في مدخولها قيمتَا الجمع والإفراد مع تفاوتهما في دلالة الاستغراق ودرجة الجمعية بين أفراد جنس صيغتهما، كما وَضُح ذلك من النقطة السابقة. ومعنى ذلك أنّ قراءةَ: (لِلْكتابِ) بالإفراد محمولةٌ على الاسمية لا على المصدرية؛ فحكم المصدر الإفرادُ والتذكير، فلا يُثنَّى ولا يجمع ولا يؤنث؛ لدلالته بلفظه وصيغته على جميع القيم الخلافية السابقة للصيغة الصرفية. وبناء على ذلك؛ اختلف المعنى المراد من توجيه كلمة «الكتاب» بالإفراد على المصدرية، فهو مصدر بمعنى «مفعول»؛ أي: «المكتوب»، وعند جمعه في القراءة يكون اسمًا مرادًا به جنس «المكتوبات»؛ لِمَا يُكتب فيه من المعاني الكثيرة، على حدِّ تأويل الإمام الزمخشري لها[٣٩].

٣- اختلاف دلالة تعاطف صيغ الجموع المقترنة بـ «أل» التعريف في قوله تعالى: (وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ) **[البقرة:١٢٥]** باقتران «أل» بجمعَي السلامة: (لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ) ثم بجمعَي التكسير: (الرُّكَّعِ السُّجُودِ).

تشترك تلك الجموع في دلالة المكون الصرفي «أل» على قيمة التعريف، ورفع توهّم العموم في حال غياب دالِّ النسبة عن الاسم. كما ترتب على اختلاف صيغ الجموع، وطبيعة اشتقاقها أو جمودها منحُ أداة التعريف معانيَ وظيفية في سياق الآية، فوقوع الجمع السالم بصيغة الاسم المشتق يعطي «أل» معنى اسم الموصول المختص "الذين"، والصيغةَ عملَ الفعل المضارع[٤٠]، فالتقدير- والله أعلم بمراده -: «طهرَا بيتِي للذين يطوفون، والذين يعكفون في البيت الحرام». فنحن أمام مركّب صلة مكوَّن من «الحرف الموصول، وصلته»، فكان استعمال الجمع السالم في الطواف والاعتكاف مراعاة لمعنى التجدد في الحدث؛ فاسم الفاعل عند النحاة محمولٌ على لفظ الفعل المضارع في التركيب والعمل ودلالته على زمن الحال أو التجدد والاستمرار؛ لذا تحمَّلت صيغةُ جمع «فَاعِل» المشتقة الضميرَ العائد على حرف الصلة «أل».

أما المركب في جمعَي التكسير: (الرُّكَّعِ السُّجُودِ) فهو مركب اسمي من أداة التعريف، وجمع التكسير الجامد الذي غَيَّر لفظَ مفرده المشتق «راكِع، ساجِد» من جهتَي البنية والدلالة على

الاشتقاق؛ لذلك لا يجوز حملُ «أل» على معنى الاسم الموصول المختص؛ لعدم جواز تحمُّل لفظِ جمع التكسير الجامد الضميرَ أو عائدَ صلة الموصول. ولذلك التحليل ظهيرٌ من دلالة السياق القرآني أشار إليه المفسرون من النحاة وغيرهم، فالمعاني اللغوية «للطواف، والعكوف، والركوع، والسجود» أعراف اجتماعية منقولة إلى أعراف شرعية في الإسلام، فصار الطواف والاعتكاف ركنين وعبادتين لا تنقطعان، ولا تصحَّان إلا في البيت الحرام، بخلاف رُكنَي الركوع والسجود في الصلاة، فلا يُشترط لوقوعهما التواجدُ بمكة المكرمة والبيت الحرام.

ومن ثَمَّ ربط المفسرون تنوعَ صيغ الجموع في العبادات وأركانها، والحكمة من عطف العكوف على الطواف، وعدم عطف السجود على الركوع بمراعاة حال المخاطبين بتلك العبادات ومقاصدها، فقالوا بأن تنوّع صيغ الجمع مظهرٌ من التفنن في الخطاب القرآني المعجز من ناحية، ومن ناحية أخرى رُوعِي في دلالة العطف المغايرةُ بين وصفَي الطواف والعكوف، فيجوز وقوعهما منفصلين، بخلاف وصفَي الركوع والسجود؛ فلا يقعان إلا مقترنين؛ لذلك كان العطف بينهما مُوهمًا غيرَ كُنْهِهما وصحتِهما، والله أعلم بمراده(٤١).

ومحصلة ما سبق، أنه ثبت لنا اختلاف مسلك مكون أداة التعريف مع الاسم، حيث تجاذبت قيمُ «التعريف والجنس والاستغراق» في الأداة مع قيمتَي «الإفراد والجمع» في صيغة الاسم الصرفية. وقد وجدنا أن أداة التعريف تحوّلت في بعض السياقات من قرينة لمطابقة الصفة موصوفها إلى معنى وقيمة سياقية نحوية؛ حينما باشرت الصفةُ العاملَ بعد حذف موصوفها.

ثالثًا- التنوين مكون صرفي علاماتي في بنية الكلمة وتركيبها.

التنوين مكون صرفيّ علاماتي للكلمة، ولاحقة في آخرها، وله قيمٌ صوتية، وصرفية، وتركيبية، ودلالية في البنية والتركيب. وينص القدامى على أن له صوتًا ورَسْمًا، فصوتُه النون الساكنة الزائدة في آخر الكلمة التي تُنطق ولا تُكتب، أما رسمُه فبتكرار حركة الإعراب أو البناء، نحو: «صلاةٌ، علمًا، أُفٍّ»؛ لأنه "تابع للحركات التابعة بعد تمام الجزء، جِيءَ به لمعنى ..."(٤٢). وأعرض فيما يلي بعض القيم السياقية للتنوين في القرآن الكريم:

١- **ظاهرة التنوين إحدى ظواهر الأداء اللغوي للكلمة في سياق الاستعمال.** فصوت نونه الساكنة غير المكتوبة أهم محددات خصائصه الصوتية، وهي محمولة عند أهل التجويد والتلاوة على أحكام النون الساكنة المكتوبة من إدغام وإقلاب وإخفاء وإظهار، سواء كانت من أصل الكلمة أو متصلة بها. ويرجع اختصاص التنوين بذلك الصوت دون غيره من أصوات اللغة إلى خفته وسهولة مخرجه، وتوسطه بين الشدة والرخاوة، فالنون أشبه بحروف المد واللين في خفائها وسكونها، وزيادتها، وكونها علامة إعراب فرعي في الأمثلة الخمسة(٤٣).

ومن القيم الصوتية للتنوين مجيؤه لإحداث **التناسب الصوتي** على مستوى الجملة الواحدة أو علاقات الجمل في السياق القرآني. فالتناسب أو المناسبة "يُرْتكَب بها أمورٌ من مخالفة الأصول"(٤٤)، كتنوين الاسم غير المصروف لمجاورته الأسماء المصروفة في تركيب واحدٍ، كقراءة **الكسائي**: (**سَلَاسِلًا** وَأَغْلَالاً وَسَعِيرًا) **[الإنسان: ٤]**. أو تنوينه مراعاة للتناسب بين رءوس الآيات، وربط عجز الآية بصدر التي تليها، كقراءة: (وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ

قَوَارِيرَا* قَوَارِيرًا مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا)**[الإنسان:١٥-١٦]**. ويفسر النحاة مخالفة الأصل بتنوين غير المصروف بأن "أواخر الآي كالقوافي، يُعتبر توافقها وتجانسها، وكذا كل كلام مسجع"[٤٥]؛ فجعلوا ما ارتبط بأداءِ الشعر وتنغيمه الصوتي من أقسام التنوين؛ فتنوين «الترنم» يقع في القوافي المطلقة، ويقع تنوين «الغالي» في قوافي الشعر المقيدة.

٢- التنوين قيمةٌ خلافيةٌ بين أقسام الكلم؛ فهو دالٌّ نسبة على قيمتَي التنكير والتمكين في الأسماء المعربة. أما مجيؤه مع الأسماء المبنية المختومة بـ «وَيْه»، كـ «سيبويهٍ، ونفطويهٍ»، أو أسماء الأفعال، كـ «أُفٍّ، صَهٍ، مَهٍ»؛ فلمراعاة معنى التنكير لا معنى التمكين من الإعراب؛ فهي مبنية لشبهها بالحرف وحملها على أسماء الأصوات[٤٦]. لكن غياب التنوين عنها يجعله دالَّ نسبةٍ «صفريًّا» على قيمة التعريف والتعيين التي اختصت بهما أداة التعريف «أل» في الأسماء المعربة[٤٧]. وتلك نتيجة مأخوذة من تعدُّد توجيهات النحاة والمفسرين لقراءاتِ كلمة: **(أُفٍّ)** في قوله تعالى: **(فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا) [الإسراء:٢٣]**، ومن عَزْوها إلى لغات العرب، والحكم عليها بالجودة والاطراد، مع إيمانهم بصحة تلك القراءات، وأُجمل تلك التوجيهات على النحو التالي:

أ) قراءتان معزوَّتان إلى لغة الحجاز: **(أُفٍّ)** بكسر وتنوين، و**(أُفِّ)** بكسر بغير تنوين. وقد وُجِّه الكسر في القراءتين على أصل التخلص من التقاء الساكنين، والتنوين فيها علامة التنكير، وعدم التنوين علامة التعريف؛ فالكلمة مبنية غير متمكنة بمنزلة الصوت الذي لا يُعرف معناه إلا عند النطق به[٤٨].

ب) قراءة معزوة إلى لغة قيس: **(أُفَّ)**، بفتح من غير تنوين. ووُجِّه الفتح على الحكاية في قول العرب: «أُفَّ لَك»، وعند بعضهم للتخلص من التقاء الساكنين قياسًا على «مُدَّ، رُدَّ». وقد استحسنوا الفتح مراعاة للتخفيف من ثقل التضعيف، وإتباعُ الضمةِ الضمةَ السابقة عليه[٤٩].

جـ) قراءات غير معزوة إلى لغات العرب: **(أُفٌّ)** بضم وتنوين، و**(أُفُّ)** بضم من غير تنوين. وقد استقبح **الأخفش** الرفع؛ لأنه لم يأتِ بعدها لامٌ، أما **الزجاج**، فاستحسن الضم؛ لأن في اتباع الضمةِ الضمةَ نوعًا من التخفيف[٥٠].

د) قراءات أخرى: **(إِفِ)** بكسر الهمزة وتخفيف الفاء، و**(أُفًّا)** بفتح وتنوين، كـ «تعسًا»، و**(أُفَ)** مخففة قياسًا على تخفيف «رُبَ»، وضبطها بعضُهم: **(أُفْ)** بالسكون، و**(إِفَ)**، و**(إِفٌّ)**، و**(إِفًّا)**، و**(أُفًّى)**، و**(أُفِّي)** ممالة، و**(أُفِّي)**[٥١].

إنّ تعاقب الحركات - منونة وغير منونة - في نهاية الكلمة قد منحها قيمًا خلافيّةً متعددة، من حيث الاسمية، والفعلية، والظرفية، وكذلك الإعراب، فالتنوين في الأسماء المبهمة، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات علامة للتنكير، وتركه علامة للتعريف في بابه الصرفي؛ تمييزًا لتلك القيمة عن قيم التنوين وتركه في الأسماء المعربة المتمكنة. وقد أشارت بعضُ الوجوه القرائية السابقة إلى أن التنوين مع التضعيف يُحدث ثقلًا، وتركه يحدث تخفيفًا، مما يؤكد صحة ما ذهب إليه **السهيلي** في إثبات قيمة التنوين السياقية ودوره في انفصال وظائف الكلام الإعرابية، وبمقدار زمني للنطق بالمقطع الصوتي الذي تُحدثه «نون» التنوين الساكنة غير المكتوبة عندما

تعترض وصل الكلام، مع مراعاة أحكامها في التلاوات القرآنية؛ لأمر يتعلق بالتجويد والأداء.

وفي رأيي أن تعدُّد الوجوه القرائية لكلمة (**أُفٍّ**) وعزوها إلى لغات العرب دليلٌ على أنها من أسماء الأصوات التي تميز القبائل في الخصائص النطقية، فهي إشارة إلى معنى لا يظهر إلا بالنطق به في سياقات تُراعَى فيها مقتضياتُ الأحوال؛ خاصة عند مقارنتها بموطنَيْن آخرين في الاستعمال القرآني، **أولهما**، قوله تعالى: (وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ **أُفٍّ لَّكُمَا**)**[الأحقاف:١٧]**. وقد نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر، وكان مشركًا آنذاك، يؤذي والدَيْه المؤمنَيْن كلما دَعَوَاه إلى الإسلام. **وثانيهما**، قوله تعالى (**أُفٍّ لَّكُمْ** وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ)**[الأنبياء:٦٧]** في سياق ملاحاة إبراهيم عليه السلام قومه في عبادتهم الأصنام، فالمعنى المراد من الكلمة هنا الإشارة إلى وصف عملهم بالقبح والتعاسة؛ لما ارتكبوه في جنب الله - وليس عقوقًا لهم يُحاسَب عليه المرء - خاصة إذا ضُمَّ إلى سياق تلك الآيات سياقُ آيات قصة دعوته أباه آزر إلى الهُدى، وحسن أدبه معه في سورة مريم: الآيات (٤٠-٥٠).

وفي ضوء ما سبق؛ جاء قول **أبي حيان الأندلسي** مؤكدًا تلك القانعة عندي بأنه: "ليست دلالة (**أُفٍّ**) على أنواع الإيذاء دلالة لفظية؛ خلافًا لمَنْ ذهب إلى ذلك ..."، ثم قوله: "والآية أعم من ذلك - المعنى -؛ ولمَا نهاه تعالى أن يقول لهما **ما مدلوله** أتضجر منكم ارتقى إلى النهي عما هو من حيث الوضع أشد من (**أُفٍّ**) وهو نهرهما"[٥٢]. ويبقى بعد ذلك تفسير الدافع الذي دفع النحاة إلى إدراج كلمة «أُفٍّ» ضمن أسماء الأفعال بكونها على ثلاثة أحرف، وأكثر الأصوات على حرفين، كـ «طق طق»: صوت الضرب، و« تغ تغ » صوت الضحك.

٣- لعلامة التنوين قيمٌ نحوية أسلوبية على مستوى التركيب اللغوي، فَبِه تتوجه معاني الكلام وأحكامه الصرفية والإعرابية، ويتضح ذلك من المقارنة بين التركيبين: «أنا ناصرُك»، و«أنا ناصرٌ إياك». فغياب التنوين دالٌّ نسبة على معنى الإخبار بنصرة المتكلم المخاطبَ، أما التنوين فدالٌّ نسبة على معنى إنشاء الوعد بالنصرة. فهناك اختلافٌ في دلالة صيغة المشتق على الزمن النحوي السياقي، ونوع الإعراب في معمولاته، فإنّ حذف التنوين وإضافة معمول اسم الفاعل إليه وجَّه زمنه إلى المضي، وأكسب معموله إعرابًا لفظيًّا بالجر للإضافة، وإعرابًا محليًّا بالنصب على المفعولية. أما تنوينه فقد خلّص دلالته الزمنية للاستقبال، وللإعراب اللفظي فقط بنصب معموله على المفعولية، وهذا يعني أنّ التنوين وعدمه دالًّا نسبة على ماهية صيغة اسم الفاعل الصرفية، وعملها، وعلاقاتها النحوية بغيرها في التركيب اللغوي.

لكن تُوجب بعضُ سياقات الكلام وقرائنه اللفظية تنوين صيغة المشتق فقط، وأحكامًا نحوية ومعانيَ أسلوبية محددة، كقوله تعالى: (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي **فَاعِلٌ** ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ)**[الكهف:٢٣]**؛ ولم يرد في صيغة اسم الفاعل قراءة قرآنية أخرى تجيز وصلَها في الآية بحذف التنوين، وإضافة اسم الإشارة «ذلك» إليه. ويرجع ذلك إلى مقتضى الدلالة التركيبية وقرائنها اللفظية، فالفعل المضارع مؤكّد بـ «نون» التوكيد الثقيلة التي تخلصه لزمن الاستقبال، وحدث الفعل المنهيّ عنه مقيد بظرف المستقبل «غدًا»، وبتعليق المعنى على الاستثناء والمشيئة التي تصاحب الإخبار عن أحداث المستقبل؛ لذلك ناسب تنوين صيغة المشتق مجيئ نون التوكيد الثقيلة مع الفعل المضارع[٥٣].

ومن السمات الأسلوبية للتنوين أنه يقطع الوظائف النحوية عن الإضافة، ويكون عوضًا عن بعض أجزاء التركيب اللغوي التي لو ظهرت في بنيته السطحية لأحدثت ركاكة في الأسلوب ناهيك عن القرآن الكريم الذي أثبتت سياقاته مراعاة ذلك، كقوله تعالى: (**وَيَوْمَئِذٍ** يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاء وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ)**[الروم:٤-٥]**. فالتنوين في (يَوْمَئِذٍ) عوضٌ عن جملة مضافة دلّ عليها سياق الآيات قبلها، والتقدير: «ويومئذْ يَغلب الروم بعد أنْ غُلِبوا في بضع سنين»، حيث اقتضى الارتباطُ الدلالي بين الآيات، وعدم الفصل بين عناصرها النحوية الموجب لتكرارها بقصد إنعاش ذاكرة المتلقي، والتركيز على فحوى الخطاب منها - التنوينَ وقطع الظرف عن الإضافة؛ فإعادة ذكر المحذوف في الآيات يَصِمُ الأسلوب القرآني بركاكة يجب تنزيهه عنها.

وقد يكون التنوين عوضًا عن كلمة تحيل إلى مركبات اسمية، كقوله تعالى: (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ * وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ * وَأَصْحَابُ الأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ **كُلٌّ** كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ)**[ق:١٢-١٤]**، حيث قطع التنوين (**كُلٌّ**) عن الإضافة؛ عوضًا عن ضمير الغائب «هم»، ومرجعه هؤلاء الأقوام المكذِّبون، فالقطع نحوي لا دلالي، بدليل استئناف الجملة القرآنية: (**كُلٌّ** كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ)، بعد ذكر ما دلّ على المضاف إليه المحذوف.

والغرض من إضافة «كلّ» - عند النحاة - تبيينُ أجزاء الذات المقصودة المضاف إليها، فإذا جاءت مقطوعة عن الإضافة؛ فالأكثر في خبرها - على حد قول **ابن الحاجب** - أن يكون بالجمع لأنهم "أرادوا أنْ ينبهوا على ذلك بخصوصية اللفظ الدال على الجمع، وإن كانت "كلّ" تشعر بذلك"(٥٤). لكن القيمة الخلافية للعدد في الإخبار عن «كلّ» المقطوعة عن الإضافة لا تنفي وقوع الخبر بالإفراد كما في الآية الكريمة، فالقطع بالتنوين عن الإضافة مسوغ للابتداء بالنكرة، وهي بلفظها تفيد الإحاطة والشمول وتعريف أفراد جنس ما تضاف إليه، حتى لو كان المضاف إليه مقدرًا؛ لأنه في حكم الموجود في عقل المتكلم والمخاطب.

وأكتفي هنا بما ذكرت من شواهد قرآنية على قيم علامة التنوين وغيابها في بنية الكلمة وتركيبها مع غيرها؛ لنحصرها في قيم الأداء الصوتي، وتحقيق التناسب، وفصل أجزاء الكلام عن بعضه البعض، وتمييز أقسام الكلام، وإكساب صيغها الصرفية التنكير والتمكين من الإعراب، كما أن للتنوين قيمًا أسلوبية تتعلق بفصاحة الكلام، وتنوُّع الوظائف النحوية، ومنح المتكلم بدائل ثرية من تراكيب اللغة ذات الفصاحة والجمال عند التعبير عن مقاصده وأغراضه.

رابعًا- المكون الصرفي الصيغي المحتمل جذرين لغويين.

من الكلمات التي تحتمل صيغتُها جذرين لغويين في الاستعمال القرآني: الفعلُ «**اسْتَكَانَ**» في قوله تعالى: (وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا **اسْتَكَانُوا** لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ)**[المؤمنون: ٧٦]**. وقد اختلف المفسرون من النحاة وغيرهم عند تحليل المكون الصيغيّ للكلمة، ووزنه، ودلالته الصرفية على رأيين هما:

أ) **بنية الفعل مكوَّنة من حروف الزيادة «اسْتَـ»، وجذره اللغوي «كَانَ»، ووزنه الصرفيّ «اسْتَفْعَلَ».** واختُلف في عين الفعل، فقيل: أصل «الألف» «واو» من «الكَوْن»، والمعنى: فما

استحالوا من كَوْن إلى كَوْن. ونقل **ابن جني** عن أبي علي الفارسي أن أصلَها «ياء» "من لفظ «الكَيْن» ومعناه، وهو لحم باطن الفرج؛ أي: فما ذلّوا، وما خضعوا؛ وذلك لذلّ هذا الموضع ومهانته"(٥٥).

ب) نُقِل عن **أبي زكريا الفراء أنّ الفعل مزيد بـ «الألف والتاء»، وجذره اللغوي «سَكَنَ»، ووزنه الصرفي «افْتَعَلَ»**، أما «الألف» فمشبعة من فتحة عين الفعل، مُستدلًّا بوقوع إشباع الحركات في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

أَعُوذُ باللهِ من **العَقْرَابِ** الشَّائِلاتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ(٥٦)

وتباينت نتائجُ التحليل الصرفي لصيغة الفعل المُحْتَمِلة أكثرَ من جذر لغوي، ومبررات ترجيح أحد الرأيين السابقين، وذلك على النحو الآتي:

- نَظَر بعضُ المفسرين للمسألة من منظور الدلالة الصرفية المحتملة لصيغة الفعل دون الترجيح بينهما، فتتوجّه الزيادة على القول الأول إلى معنى الصيرورة والتحوُّل، فمعنى الآية نفيُ تحوُّل العصاة من كون إلى كون آخر. وعلى القول الثاني، تكون الزيادة لمعنى الاتخاذ والتمكن من حدث الفعل بسلب السكينة والخضوع لله - عز وجل - تعريضًا وتوبيخًا لهؤلاء العصاة(٥٧).

- هناك مَنْ رجَّح صيغةَ «اسْتَفْعَلَ» في الفعل لمقتضى تركيبي يتعلق بموقع إشباع الحركات القصيرة ومسلكها عند العرب في أواخر الكلم، **ولأمر عقديّ** يُنَزِّه القرآن الكريم عن ضرورات الشعر؛ فجعلوا إشباع الحركات خاصًّا بجنس الشعر دون غيره من الأجناس اللغوية(٥٨).

- لكن رجَّح فريق آخر صيغة «افْتَعَلَ» على أساس السياق وخصائص الصيغة الصرفية؛ مُجْتَجِّين بوقوع الإشباع في القراءات القرآنية، ومن ثمّ لا محلَّ للضرورة هنا. ومن ناحية أخرى، كان رفضهم صيغة «اسْتَفْعَلَ» في الفعل من "جهة مادته؛ فإنّ معنى الكَوْن فيه غير وجيهٍ. ومن جهة صيغته؛ لأن حمل «السين والتاء» فيه على معنى الطلب غير واضح"(٥٩).

يتفق البحث مع القائلين بجواز تعدد المكون الصيغي لاحتماله أكثر من جذر لغوي دون ترجيح بينها؛ وفقًا لطبيعة السياق، وذلك لثلاثة أسباب هي:

- إباءُ فكرة الميزان الصرفي وخصائص اللغة العربية الاشتقاقية فصلَ وزن الكلمة عن مادتها اللغوية؛ لذلك بحث المفسرون الصيغة وأوزانها الصرفية المحتملة بالنظر إلى جذر الكلمة وأصلها. ومن المعلوم أن عناصر الكلمة الصرفية من أصول، وسوابق، ولواحق، ولواصق ليس لها وجودٌ مستقل، فهي لا توجد خارج تركيب معين أو تراكيب مماثلة، بل تنحصر وظيفتها في التغيُّرات الصوتية والصرفية؛ بقصد تنويع صيغ الكلمة واشتقاقاتها(٦٠).

- توجيه «الألف» في صيغة «افْتَعَل» من «اسْتَكَانَ»، وجذره اللغوي «سَكَنَ» على الزيادة الصرفية، حيث قُصِد بها امتداد الصوت، واتساع الكلام، فصيغة «اسْتَكَانَ» تحتمل أكثر من معنى، ومدُّ الصوت وتَلْيِنه ناسبَ معنى الخضوع والذلة والاستكانة في الفعل، فضلًا عن السياق الصوتي للآية والسورة؛ حيث كَثُر في ألفاظها أصواتُ حروف المد المتنوعة.

كذلك يمكن حمل الفعل «اسْتَكَانَ» من «سَكَن» على بعض أفعال الصيغ التي لا يُتَكلَّم فيها إلا بزائد، من قبيل الزيادة في أصل الوضع؛ فهي موضوعة على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة على حدّ تعبير المازني[٦١]، فالمستعمل في الكلام «اسْتَكَانَ»، لا «اسْتَكَنَ» - وإن كان النظام اللغوي لا يأباه - كـ «افْتَقَر»، و«اشْتَدَّ»، على الرغم من أنَّ صيغة الفعلين الأخيرين موافقة لوزنهما. فمعنى اتخاذ السكينة، وتمكُّن دلالة الخضوع من الفاعل لا يقعان إلا بتلك الزيادة اللازمة في الصيغة، حتى ولو لم توافق ظاهر لفظها.

- لا تسلك دوالُّ المكونات الصرفية للكلمة مسلكًا واحدًا، والصيغة الصرفية وحدها قد لا تفي ببيان السلوك اللغوي وتبرير استعماله لها، فالحركات القصيرة - مثلًا - دوالٌّ على تنوع اشتقاقات الكلمة وتعدد أبواب "فعل" في الماضي والمضارع على أساس اختلاف حركة عين الفعل واتحاد قالب الصيغة. فإذا كانت حروفُ المدّ أبعاضَ الحركات كما ذكر الصرفيون العرب؛ فإنّ «الألف» حركة طويلة للفتحة، تؤدي وظيفة صرفية في الفعل، سواء وُجِّهت مادته اللغوية على «كَانَ» بوصف «الألف» عين الفعل، أو على «سَكَنَ» بوصفها زائدة لازمة دالة على تنوُّع الصيغ الصرفية، وتعدُّد معاني مادتها المعجمية، قبل دخولها في علاقات نحوية سياقية مع غيرها من الكلمات. وبناء على ذلك؛ كانت رؤية البحث واضحة في أن السياق القرآنيّ حمالٌ لوجوه كثيرة من المعاني تُفَسَّر في ضوئه كثيرٌ من الظواهر اللغوية بنيةً وتركيبًا.

خامسًا– المكون الصرفي الصيغي المخالف لظاهر الكلمة.

يتلبّس المكون الصرفي الصيغي بمادة الكلمة المعجمية، وبنيتها، ووزنها، فهو أصغر وحدة ذات صيغة ومعنى. وأعني بالصيغة بنيةَ الكلمة وقالبها المجرد أو المزيد، وباللفظ مبناها وهيئتها من حيث عدد حروفها، وترتيبها، وضبطها، وأحوال الأصالة والزيادة، أو الإثبات والحذف. فـ «**قَدِمَ**» لفظ الكلمة ومبناها، و«**فَعِلَ**» صيغتها ووزنها وبنيتها المجردة، أما معناها الدلالي فهو ثمرة تفاعل معانيها الصرفية والتركيبية داخل السياق اللغوي.

من الكلمات القرآنية التي يخالف ظاهرُ لفظها صيغَتها الصرفية: «**اثَّاقَلَ**» في قوله تعالى: (يَاأَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ **اثَّاقَلْتُمْ** إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ) **[التوبة:٣٨]**[٦٢].

تعود المخالفة الظاهرية لصيغة (اثَّاقَلْتُمْ) ومثيلاتها في الاستعمال القرآني إلى تغيُّرات **صوتية** بين «تاء» الافتعال، و«فاء» الكلمة، تُجِيز إدغامهما لتقارب مخرجَيْهما، بعد تسكين أولهما وقلبه من جنس ثانيهما، ثمَّ جَلْب «ألف» الوصل لنطق أوَّل المدغمين الساكن. وتلك قاعدة مطردة لكل ما بُدِئَ بـ «ألف» وصل من تصاريف «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ» في الماضي والأمر والمصدر[٦٣]. وبناء على ذلك يكون أصل (اثَّاقَلْتُمْ) «تَثَّاقَلْتُمْ» على وزن: «تَفَاعَلْتُم» لا «افَّاعَلْتُم». فوزن الكلمة على أصل الصيغة لا على ظاهر اللفظ؛ فالصيغ من آثار الوضع دون الاستعمال؛ لذلك لم يكن للمعاني المجازية صيغٌ خاصة بها[٦٤].

ويعلل الصرفيون مجيئَ ظاهر الكلمة مخالفًا صيغتَها بـ «التخفيف الصوتي» عند نطق الصوتين المتقاربين المدغمين[٦٥]. وفي رأيي أنَّ التخفيف قيمة نسبيّة مرتبطةٌ بعادات النطق، فما

تتجشم نطقَه بعضُ قبائل العرب تستسيغه قبائلُ أخرى؛ بدليل مجيئ القراءة القرآنية (تَثَّاقَلْتُمْ)[٦٦] على أصل صيغة قراءة الجمهور فيها. كما أن التخفيف لا يناسب طبيعة الحرف المشدد لثقله، فالناطق به يجد ثقلًا عند رفع اللسان للنطق به دُفْعَة واحدة؛ لأن المخرج واحدٌ، ولم يفصل بينهما بحركة[٦٧]؛ لذلك يجب التوسعُ في بيان الأمر بالكشف عن السياق والمعنى الدلالي للتركيب.

استدعى **سياقُ الكلام** استعمالَ لفظة (اثَّاقَلْتُمْ) المعجزة بسياقها الصوتي، فصوت «الثاء» المشّدد، وصفة «النَّفْث» فيه مناسبٌ لطبيعة التدرج في إفراغ الطاقة الكامنة في الأجسام بالتثاقل والتباطؤ، كما أنَّ للمناسبة وجهًا آخر يقف وراءه استعمالُ الفعل بصيغة باطنُها مخالفٌ لظاهرها في مقابل حال المخاطبين، وهي مخالفة لما يجب أن يكونُوا عليه من الطاعة عند النفير، فمكونات الكلمة الصوتية والصرفية ملائمةٌ لمقتضى حالَي المخاطبِين والخطاب معًا.

إنَّ السياق قد منح الفعل قيمًا ودلالات تركيبية، كدلالة المكون الصيغي للفعل على معنى المضي باعتبار بنيته الظاهرة؛ ودلالته على الحالية والمضارعية باعتبار جهة الزمن النحوي، وقصد السياق إلى معنى التوبيخ واستنكار فِعل المجاهدين حين استُنفِروا للجهادِ، فتثاقلوا على غير المتوقع منهم في تلك الأحوال العصيبة التي تقتضي النشاط والقوة والنفير[٦٨].

ومن جهة المعنى الصرفي للصيغة، فهي للمشاركة والمفاعلة والتدرج في حدوث الفعل؛ لذلك تواردت مع أكثر من ذات فاعلة لفظًا ومعنى في علاقة نحوية إسنادية، فصيغة «تَفَاعَلَ» لازمة مزيدة بـ «التاء»، وهي مُحوَّلة عن صيغة الفعل المتعدي «ثَاقَلَ»، المسند إلى ضمير خطاب الجمع «تُمْ». وهذا أبلغ في التعبير عن المعنى المراد من الآية، ويتضح ذلك بالموازنة مع قولك في غير القرآن: «ثَاقَلَ بعضُكم بعضًا»؛ فالمشاركةُ من الفاعل الحقيقي لفظًا ومعنى، ومن المفعول به معنى لا لفظًا[٦٩]؛ ومن المعلوم أن الفاعل لا يكون مفعولًا به في الوقت ذاته. والله أعلم بمراده!

وبعد، فكانت تلك بعض المسالك اللغوية لمكونات الكلمة الصرفية التي تتعلق بالعلامة الصرفية، أو بالصيغة والبنية والهيئة في السياق القرآني. وقد استبان لنا أن القيم السياقية مؤشرات كاشفة لعلاقة النظام اللغوي بالكلام أو الاستعمال الذي يمنحها القيم الخلافية، والخصائص الصرفية، والوظائف النحوية التي تميزها عن غيرها.

***

خاتمة البحث

عنيت تلك الدراسة بالقيم السياقية للمكونات الصرفية فيما يخص علامات الكلمة وصيغها الاشتقاقية، على مستوى النظرية الصرفية عند العرب مقارنة ببعض مناهج التحليل في اللسانيات الغربية الوصفية، وعلى مستوى الاستعمال القرآني الذي يجعل كلّ البدائل اللغوية الفصيحة على محك واحد؛ بصرف النظر عن التمييز بين المطرد وغير المطرد منها عند النحاة العرب.

ولعلى أجمل في النقاط التالية أبرز النتائج العلمية لتلك الدراسة:

١- **المكون الصرفي مصطلح بديل لمصطلح المورفيم Morpheme، أو الوحدة الصرفية في اللغات الأجنبية** فهو يناسب طبيعة اللغة العربية، وتعدُّد مكوناتها الصرفية الإلصاقية والاشتقاقية، ومسالكها في النظام والاستعمال اللغوي.

٢- **المكون الصرفي جزء من ماهية الكلمة عند الصرفيين العرب؛** فالكلمة كيان لغوي مادي مرهون بسياق الاستعمال، أما المكون الصرفي فكيان لغويٌّ مجرد في النظام اللغوي وثوابته.

٣- **من إشكالات المكون الصرفي في أنظمة اللغات**: وصفه بمعاني أقسام الكلم وصف لكيانات مجردة في النظام بسمات كيانات مادية في الاستعمال - إخضاعه لمعيار الوحدة في النظام الصرفي غير مطرد - تصنيف اللغات على أساس المورفيمات يناقض طبيعة تطور أنظمتها الصرفية الاشتقاقية، والنحوية.

٤- **المكون الصرفي للكلمة في العربية نوعان:** أولهما، **صيغي** أو وحدة معجمية ذات صيغة وبنية وهيئة منتظمة. وثانيهما، **علامة جزئية**، كاللواصق والزوائد التي تمنح الكلمات خصائصها الصرفية وقيمها الخلافية، كالتعريف والتنكير، والعدد، والنوع، والزمن، .... إلخ.

٥- **أثبتت دراسة القيم السياقية للمكون الصرفي في القرآن الكريم ما يلي**:

- الحركات مكونات صرفية لهيئة الكلمة، وأحد وسائل تنوعاتها الاشتقاقية، ووظائفها الإعرابية في التركيب اللغوي.

- لا يسلك المكون الصرفي مسلكًا واحدًا، والصيغة وحدها لا تفي ببيان سلوكه اللغوي وتبرير استعمالات الكلمة حين تحتمل أكثر من جذر لغوي.

- تكتسب العلامة الصرفية قيمًا سياقيةً من دخولها على المكونات الصيغية؛ كتعاقب الصيغ الصرفية على "أل" التعريف في سياقات مختلفة.

- مكون علامة التنوين من ظواهر الأداء اللغوي للكلمة، وله قيم نحوية وأسلوبية على مستوى التركيب، وقيم خلافية بين أقسام الكلم في النظام الصرفي.

- التغيرات الصوتية سبب وجود المكونات الصرفية الصيغية المخالفة لظاهر الكلمة، وفي تلك الحالة يقر النظام صيغة واحدة لأكثر من كلمتين. فصيغة "تَفَاعَل" ميزان صرفي لكل من الفعلين: "اثَّاقل، وتَثَاقل".

***

الهــوامش:

١) ينظر: ابن مالك الأندلسي، **شرح التسهيل** (١/ ٣-٥)، ورضي الدين الاستراباذي، **شرحه على الكافية** (١/ ١٩-٢٦)، وابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب** (١١- ١٢).
٢) ينظر بتصرف: **دلائل الإعجاز** (٤٩).
٣) ابن جني، **الخصائص** (٣/ ١٠٠).
٤) رضي الدين الاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب** (٢/١).
٥) ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** (٣٩، ٨٢).
٦) ينظر: **فصول في علم اللغة العام** (٢٠٠ – ٢٠١).
٧) فندريس، **اللغة** (١٠٥).
٨) انظر نماذج اشتقاق الكلمة عند ستيفنن أولمان، **دور الكلمة في اللغة** (١٦١- ١٦٢).
٩) جوزيف فندريس، **اللغة** (٢٠٣).
١٠) انظر على سبيل المثال: نقد رضي الدين الاستراباذي لعبارة ابن الحاجب النحوي في **شرحه على الكافية** (٣/ ٤١٣- ٤١٤).
١١) **الكتاب** (٣/ ٢٤١).
١٢) ينظر، أولمان: **دور الكلمة في اللغة** (٥٥).
١٣) **اللغة والمعنى والسياق** (١٩).
١٤) **دور الكلمة في اللغة** (٥٥).
١٥) السابق (٥٥).
١٦) ينظر: ابن جني، **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني** (٣٤).
١٧) أبو القاسم السهيلي، **نتائج الفكر في النحو** (١٠٧).
١٨) ينظر: برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية** (٧٥)،
١٩) الشهاب الخفاجي، **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل** (٤٣).
٢٠) ينظر: جوزيف فندريس، **اللغة** (٢٢٢ – ٢٢٥)، وصبحي الصالح، **دراسات في فقة اللغة** (٤٥- ٤٦).
٢١) ينظر: د محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر** (٢٠٤- ٢٠٥) .
٢٢) **وصف اللغة العربية دلاليًّا** (٤٦ - ٤٧).
٢٣) انظر في ذلك د. تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** (١٣٣– ١٣٤).
٢٤) هذه القيم الصوتية الصرفية للحركة نتائج بحث مقارن لابن جني عن الحرف والحركة في بنية الكلمة، انظر: **سر صناعة الإعراب** (١/ ٦- ٤٠).
٢٥) وهي قراءة علي، وأنس وعائشة وابن عباس، **تفسير البحر المحيط** (٥/ ٢٢٩).
٢٦) **تفسير البحر المحيط** (٥/ ٢٢٩– ٢٣٠).
٢٧) **معترك الأقران في إعجاز القرآن** (٣/ ٤٦٦).
٢٨) **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه** (٢٥).
٢٩) انظر: **معاني القرآن** (١/ ٢٣٤، ٤٤٧)، (٣/ ١٦٤).
٣٠) انظر: الأخفش، **معاني القرآن** (١/ ٢٣٣)، وأبا علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة** (٣/ ٧٩)، والسمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** (٣/ ٤٠٢).
٣١) **معاني القرآن** (٢/ ٢٠٦).
٣٢) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** (٢/ ١٠٨ – ١٠٩).
٣٣) هناك اتفاق بين النحاة على أن دخول "أل" على الجملة الاسمية والظرف شاذٌّ قياسًا واستعمالًا، ولا يقع إلا في الضرورة الشعرية، أما دخولها على الفعل المضارع فهو من الضرورات المستقبحة عند الجمهور. ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** (١/١٥١- ١٥٢).
٣٤) القيم الخلافية التي تُوجدها العلامات الصرفية للكلمة هي الفصائل النحوية أو معاني التي يُعَبَّر عنها بواسطة

دوالّ النسبة، كالنوع، والعدد، والشخص، والزمن، وحالة الفعل، والتبعية، والآلة ... إلخ. والعلاقة مطردة بين النظام النحوي للغة وعدد قيمها الخلافية أو فصائلها النحوية، فكلما كان نحو اللغة ضئيلًا، قلت الفصائل النحوية، والعكس بالعكس. ينظر بتصرف: فندريس، **اللغة** (١٢٥).

٣٥) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط** (١/ ٢٥٤)، و**إعراب القرآن المنسوب للزجاج** (١/ ٣٠٠).

٣٦) الزمخشري، **تفسير الكشاف** (١/ ٤٨).

٣٧) ينظر بتصرف، **معاني القرآن** (١/ ١٢٩- ١٣١).

٣٨) أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط** (٦/ ٣١٧).

٣٩) **تفسير الكشاف** (٢/ ٧٤٢).

٤٠) انظر: سيبويه، **الكتاب** (١/ ١٦٤)، وابن السراج، **الأصول في النحو** (٢٦٥/٢).

٤١) يُنظر في ذلك: **تفسير البحر المحيط** (١/ ٥٥٤)، ومحمد الطاهر بن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير** (٧١٣/١).

٤٢) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل** (٥/ ١٥٤)،

٤٣) انظر بتصرف: أبا القاسم السهيلي، **نتائج الفكر في النحو** (٨٧ – ٨٨).

- ذهب **برجشتراسر** إلى أن صوت النون في ظاهرة التنوين العربية متطور عن الأصل السامي في الأكدية والسبئية، وهو الميم في نهاية الاسم، وأطلق على أصل الظاهرة مصطلح "التمييم" في مقابل التنوين في العربية. انظر: **التطور النحوي للغة العربية** (٥١ ، ١١٨).

وهذا الرأي مبني على افتراض وجود علاقة صوتية وخصائص مشتركة بين صوتي الميم والنون تستدعي قلب الميم نونًا، وعلى بقاء الميم في كلمة "فم"؛ لكن الواقع اللغوي يثبت أن النون هي التي تقلب ميمًا في النطق، إذا سكنت، وجاورت الباء نحو: "عَنْبَر، لَيُنْبَذَنَّ"، وليس العكس. فكيف تكون الميم أصلا للنون؟ وإذا انتفى ذلك فإني أتفق مع أبي القاسم السهيلي على أن النون أصل ظاهرة التنوين، وأن التنوين في العربية هو الأصل؛ لكثرته واطراده، وهذا ما أكده السياق القرآني، والواقع اللغوي عند الاستعمال.

٤٤) السيوطي: **معترك الأقران في إعجاز القرآن** (١/ ٣٣).

٤٥) **شرح الرضي على الكافية** (١/ ١٠٨).

٤٦) ابن يعيش، **شرح المفصل** (٣/ ٢٤، ٨٠)، (٥/ ١٥٥).

٤٧) استنتج **برجشتراسر** من دلالة التنوين على "التنكير والتعريف" في بعض الأسماء فرضية أن التنوين في العربية كان في الأصل علامة للتعريف، قبل أن تحل أداة التعريف "أل" محله، مفسرًا بذلك سبب بوقوعه في الأعلام المصروفة، كـ "عمرو، وزيد"، وغيابه عن الأعلام غير المصروفة، كـ "عمر، وطلحة، وهند". انظر: **التطور النحوي للغة العربية** (١٢٠-١١٨).

٤٨) الفراء، **معاني القرآن** (٢/ ١٢١)، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** (٣/ ٢٣٤).

٤٩) الفراء، **معاني القرآن** (٢/ ١٢١)، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** (٣/ ٢٣٤).

٥٠) انظر: الأخفش، **معاني القرآن** (٢/ ٤٢٢)، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** (٣/ ٢٣٤).

٥١) انظر: ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** (٢/ ٦٢- ٦٣)، وأبا حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط** (٦/ ٢٥).

٥٢) **تفسير البحر المحيط** (٦/ ٢٥).

٥٣) انظر: **ابن الحاجب**، أمالي ابن الحاجب (٥٥٨/٢)، (١٩٧/١-١٩٨).

٥٤) المصدر السابق (٧٧٩ – ٧٨١).

٥٥) **الخصائص** (٣/ ٣٢٧).

٥٦) لم أجد رأي الفراء في معاني القرآن، انظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علم الكتاب المكنون** (٣/ ٤٣٢). والبيت من بحر الرجز، قائله مجهول، والشاهد في " العَقْرَابِ "، يريد " العَقْرَب ".

٥٧) انظر: الزمخشري، **تفسير الكشاف** (٣/ ٧٧٤).

٥٨) انظر: أبا حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط** (٦/ ٣٨٣- ٣٨٤)، وأبا البقاء العكبري، **التبيان في إعراب**

القرآن (١/ ٣٠٠).
٥٩) محمد الطاهر بن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير** (١٨/ ١٠١).
٦٠) جوزيف فندريس، **اللغة** (١١٢- ١١٣).
٦١) أغراض الزيادة هي: إلحاق الصيغ بعضها ببعض، ومدّ الصوت، وإضافة معنى جديد لأصل الصيغة، وزيادة من أصل الوضع. انظر: ابن جني، **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني** (٤٢- ٤٥).
٦٢) ومثل ذلك الفعل: (فادَّارَأْتُم) (البقرة: ٧٢)، و(ادَّارَكَ) (النمل: ٦٦)، و(ادَّارَكُوا) (الأعراف: ٣٨)
٦٣) انظر: ابن مالك الأندلسي، **شرح التسهيل** (٣/ ٤٧٢).
٦٤) انظر: محمد الطاهر بن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير** (١٩/ ١٥٧).
٦٥) انظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** (١/ ٧٨)، (٢/ ٦٤٤).
٦٦) قراءة الأعمش وابن مسعود، انظر: الزمخشري، **تفسير الكشاف** (٤٤٤/٢)، وأبا حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط** (٥/ ٤٣).
٦٧) انظر: ابن عصفور الإشبيلي، **الممتع الكبير في التصريف** (٤٠١).
٦٨) ينظر زمن الفعل وجهة الزمن فيه عند: الزمخشري، **تفسير الكشاف** (٤٤٤/٢)، وأبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط** (٤٣/٥- ٤٤).
٦٩) انظر: ابن مالك الأندلسي، **شرح التسهيل** (٣/ ٤٥٣-٤٥٤).

***

قائمة المصادر والمراجع

١- **الأخفش، أبو الحسن**: معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٢- **الأستراباذي، رضي الدين**:
- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، وزميليه. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٣- **الإشبيلي، ابن عصفور**: الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٤- **الأنباري، أبو البركات**: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٧م.
٥- **الأندلسي، أبو حيان**: تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وزملائه. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٦- **الأندلسي، ابن مالك:** شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وزميله. دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٧- **الأنصاري، ابن هشام**: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر، د. ت.
٨- **أولمان، ستيفن**: دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال بشر. دار غريب، القاهرة، الطبعة الثانية عشرة، ١٩٩٧م.
٩- **برجشتراسر**: التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
١٠- **الجرجاني، عبد القاهر**: دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
١١- **ابن جني، أبو الفتح عثمان**:
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.
- سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق وتعليق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

١٢- **ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان**: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.
١٣- **حسان، تمام**: اللغة العربية معناها ومبناها. عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، ٢٠٠٩م.
١٤- **الحلبي، السمين:** الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق، د.ت.
١٥- **الخفاجي، الشهاب**: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تحقيق محمد كشاش، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١٦- **دوسوسير، فرديناند**: فصول في علم اللغة العام، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
١٧- **الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم**:
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري. دار الكتاب المصري بالقاهرة - دار الكتاب اللبناني، بيروت، طبعة ١٩٨٢م.
- معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي. دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
١٨- **الزمخشري، محمود بن عمر**: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٣م.
١٩- **ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل**: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٢٠- **السهيلي، أبو القاسم**:
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة بمصر، د. ت .
- نتائج الفكر في النحو، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. دار الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
٢١- **سيبويه، عمرو بن عثمان**: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، د. ت.
٢٢- **السيوطي، جلال الدين**: معترك الأقران في إعجاز القرآن. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٢٣- **الصالح، صبحي**: دراسات في فقة اللغة. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٩٨٣م.
٢٤- ابن عاشور، **محمد الطاهر**: تفسير التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
٢٥- **العكبري، أبو البقاء**: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي. دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
٢٦- **علي، محمد محمد يونس**: وصف اللغة العربية دلاليًا. منشورات جامعة الفتح، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٢٧- **الفارسي، أبو علي**: الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وزملائه. دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٢٨- **الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:** معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزميله. الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
٢٩- **فندريس، جوزيف**: اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، وزميله. المركز القومي للترجمة، وزارة الثقافة المصرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
٣٠- **لاينز، جون**: اللغة والمعنى والسياق، ترجمة د. عباس صادق الوهاب. وزارة الثقافة والإعلام، العراق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٣١- **نحلة، محمود أحمد**: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، طبعة عام ٢٠١٤م.
٣٢- **ابن يعيش، موفق الدين**: شرح المفصل، قدم له: د. إيميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

الحمد لله في الأُولى والآخرة